الأمم المتحدة

E/CN.7/2002/L.15

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
6 March 2002
Arabic
Original: English

لجنة المخدرات

الدورة الخامسة والأربعون

فيينا، ١١-١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت*

التوجيهات السياسية الى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية: مشروع قرار

تعزيز برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ودور لجنة المخدرات بصفتها هيئته التشريعية

إن لجنة المخدرات،

إذ تؤكد من جديد أن العمل على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية هو مسؤولية مشتركة تتطلب نهجا متكاملا ومتوازنا،

وإذ تستذكر قرارها ١٦/٤٤، المعنون "تعزيز برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ودور لجنة المخدرات بصفتها هيئته التشريعية"،

١- ترحب بتقريري المدير التنفيذي عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٦/٤٤؛[1]

٢- ترحب بالتزام برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بعملية اصلاح تستند الى القرار ١٦/٤٤ والى توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات؛

---

* E/CN.7/2002/1.

(١) E/CN.7/2001/15 و E/CN.7/2002/9.

110302 V.02-51975 (A)

٣- ترحب على وجه الخصوص بتعزيز الحوار بين الدول الأعضاء والأمانة حول أولويات البرنامج وإدارته وبإنشاء لجنة للبرامج والمشاريع ووحدة للتخطيط والتقييم فيه؛

٤- تدعو المدير التنفيذي الجديد لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الى مواصلة تنفيذ التوصيات الواردة في التقريرين المشار اليهما أعلاه والى تطوير الاصلاحات الراهنة؛

٥- تطلب من المدير التنفيذي أن يواصل تيسير الحوار بين الدول الأعضاء والأمانة من خلال التحضيرات الدقيقة والإبانية للجزء العملي من أعمال لجنة المخدرات وللاجتماعات المنتظمة لما بين الدورات للجنة؛

٦- ترحب بعقد اجتماعات مشتركة غير رسمية على فترات منتظمة، للبلدان المانحة والبلدان المتلقية، بشأن تخطيط وصوغ أنشطة البرنامج العملية، بما فيها المشاريع، مع مراعاة أولويات جميع الدول الأعضاء المعنية، وتطلب مواصلة تلك الاجتماعات؛

٧- تشجع الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لاتخاذ التدابير الملائمة، وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٠/٢٠ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠ وسائر القرارات والسياسات ذات الصلة، في حدود الموارد الموجودة، بغية ضمان اجراء تقييمات مستقلة وشفافة ومحايدة لأنشطة البرنامج العملية، بما في ذلك، في جملة أمور، من خلال مشاركة المتلقين والخبراء الخارجيين، وتقديم التقارير عن تلك الأنشطة؛

٨- تشجع المدير التنفيذي على أن يُبقي بنيات البرنامج التنظيمية والموظفية قيد الاستعراض، من أجل الاستجابة للتغيرات التي يمكن أن تحدث في المستقبل في الأهداف والسياسات العامة للبرنامج، وأن يسعى الى تحسين فعالية البرنامج، بما في ذلك من خلال المزيد من التعاون والتنسيق الملائمين مع المركز المعني بمنع الاجرام الدولي؛

٩- ترحب بما جرى حتى الآن، في حدود الموارد الموجودة، في تنفيذ النظام المعتزم للادارة المالية، بغية أن يتاح للبرنامج وللدول الأعضاء تقدير تكلفة وأثر وفعالية أنشطة البرنامج العملية بطريقة شفافة، وبغية الاسهام في تنفيذ نظام الميزنة على أساس النتائج، ويتطلع لمواصلة تطوير النظام؛

١٠- تدعو الى مواصلة التحسين أيضا في ادارة شؤون الموظفين، ولا سيما في مجالي الشفافية والامتثال للنظامين الأساسي والاداري لموظفي الأمم المتحدة، من أجل تعزيز روح الموظفين المعنوية وكفاءة أدائهم؛

١١- تؤكد من جديد أهمية التطوير المستمر في الادارة وتعزيز الحوار مع الدول الأعضاء من أجل المساهمة في تعزيز واستدامة تنفيذ البرامج؛

١٢- تؤكد من جديد أيضا قرارها بأن تستخدم عددا كافيا من الاجتماعات في فترة ما بين الدورات لدراسة جميع مكونات الجزئين العملي والمعياري من برنامج عملها في المرحلة التحضيرية، وأن تعزز قدرتها على تقديم الإرشاد السياساتي الى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في دوراتها العادية؛

١٣- تطلب الى المدير التنفيذي أن يواصل تقديم جميع التقارير والمعلومات الخلفية الى الدول الأعضاء في اللجنة في وقت مبكر بما يكفي لتمكينها من التحضير لمداولات اللجنة والمشاركة النشطة فيها وتقديم مساهمة قيّمة فيها، بما في ذلك في اجتماعات ما بين الدورات؛

١٤- تقرر أن تواصل استخدام موارد المكتب لدفع أعمالها التنظيمية الى الأمام لكي تتمكن من تكريس وقت أكبر للمناقشة الفنية للجزئين المعياري والعملي من برنامج عملها في اجتماعات ما بين الدورات؛

١٥- تشجع الدول الأعضاء على أن لا تقدم مشاريع قرارات إلا عندما تكون القرارات المماثلة التي اتخذت في السنوات السابقة بحاجة الى تعديلات محددة أو متابعة للتنفيذ، أو عندما تتجلى فيها تطورات هامة، بغية تعزيز فعالية أعمال اللجنة؛

١٦- تحث جميع الحكومات على أن تقدم الدعم المالي الى البرنامج الى أكمل مدى ممكن، وترحب بازدياد عدد اتفاقات تقاسم التكاليف، وتطلب من المدير التنفيذي أن يواصل جهوده، بالتعاون مع الدول الأعضاء، لتوسيع قاعدة المانحين ولزيادة التبرعات لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، بما فيه صندوق الأغراض العامة؛

١٧- تطلب من المدير التنفيذي أن يقدم اليها في دورتها السادسة والأربعين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.